

ليبيا

الإمارات تستقبل حفراً

في حدث لافت، نشرت وكالة الأنباء الإماراتية، أمس، صورة للقاء جمع في أبو ظبي ولي العهد محمد بن زايد، والمشير الليبي خليفة حفتر الذي تبسط قواته نفوذاً مهماً في شرق ليبيا، فيما يُقال إنَّ من بين أبرز داعميه، الإمارات ومصر، فضلاً عن حاكم دبي محمد بن راشد آل مكتوم. وعزفت الوكالة الإماراتية الرسمية حفتر بأنه «القائد العام للقوات المسلحة الليبية»، علماً بأنَّ هذه الصفة غير متفق عليها بين الأطراف الليبية. وقالت الوكالة إنَّ بن زايد بحث مع حفتر «تعزيز العلاقات الأخوية بين البلدين وسبل تطويرها وتنميتها». وفي ترجمة للقاء السياسي المهم بين الطرفين، فقد أعرب بن زايد عن تقديره «للدور الذي يلعبه الجيش الوطني الليبي والمشير خليفة حفتر في محاربة الإرهاب»، مشيراً إلى أنَّ «هذه الجهود ساهمت بشكل أساسي في تقليص هذا الخطر (الإرهابي) وخلق البيئة السياسية المطلوبة للوصول إلى حل يشمل كافة الليبيين في ظل دولة موحدة».

(الأخبار)



عودة «الطوارق»: الجيش إلى الشارع مجدداً

الإرهابيون»، مشيراً إلى أنه «لا توجد دولة في العالم لا تضع تنظيمية للمواقع الإلكترونية». ويعيد القانون محاكم أمن الدولة، وهي المحاكم التي تنظر في أي جرائم يحيلها إليها رئيس الجمهورية، علماً بأنَّ قضاياها يتم تعيينهم من قبل الرئيس بعد موافقة وزير العدل، بالإضافة إلى فرض مراقبة على الرسائل ومراقبة الصحف والمطبوعات قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها. وقال مصدر رئاسي رفيع إنَّ «الرئيس السيسي يدرس زيارة الكاتدرائية المرقسية في العباسية خلال احتفالات عيد القيامة، مساء السبت المقبل، بعدما حصلت الرئاسة على وعود كنسية بعدم إلغاء الصلوات والاحتفالات برغم حالة الحزن»، مشيراً إلى أنها «ستكون المرة الأولى التي يشارك فيها السيسي في قداس عيد القيامة، حيث سوجه رسالة للأقباط داخل الكاتدرائية على غرار ما قام به خلال عيد الميلاد الماضي».

وفي ما بدا أنه يأتي في سياق ردود الفعل على الجريمتين الإرهابيتين أول من أمس، أعلنت وزارة الداخلية «تصفية سبعة أشخاص منتمين لتنظيم داعش في محافظة أسيوط في الصعيد»، خلال اختباثهم في أحد الأوكار الجبلية، مؤكدة «أنهم يعتنقون فكر تنظيم داعش، وكانوا يقومون بتجهيز العبوات المتفجرة تمهيداً لارتكاب سلسلة من الأعمال الإرهابية». وأكدت الوزارة أن السبعة مطلوب ضبطهم وإحضارهم بعد اتهامهم بالتحرك ضمن مجموعة من العناصر المرتبطين بفكر تنظيم «داعش» للقيام بالإعداد لاستهداف العديد من الأماكن في محافظة أسيوط، أبرزها دير السيدة العذراء في قرية دركة، «واستهداف بعض أبناء الطائفة المسيحية وممتلكاتهم في محافظتي أسيوط وسوهاج»، إلى جانب مجموعة من ضباط وأفراد الشرطة.



فلسطينيون في قطاع غزة يتظاهرون مع المصريين عقب الهجومين (أ ف ب)

يعيد القانون محاكم أمن الدولة ويفرض مراقبة المطبوعات

يفوضه إصدار قرار بحظر التجوال جزئياً وكلياً، وإصدار أوامر تحريرية أو شفوية بإخلاء بعض المناطق أو عزلها، مع منح الضبطية للقوات المسلحة، على أن تتولى هذه القوات تنفيذ أوامر الرئيس أو من يفوضه، بحظر التجوال وغيره، ويكون لضباطها ولضباط الصف حق القبض في الحال على مخالفين هذه الأوامر وإيداعهم السجن. كذلك أعلن رئيس البرلمان، علي عبد العال، أنه بموجب قانون الطوارئ «سيتم مراقبة جميع مواقع التواصل الاجتماعي التي يستخدمها

القاهرة - جلال خريت

دخلت مصر في حالة طوارئ رسمية ظهيرة يوم أمس، وذلك بعد موافقة الحكومة المصرية على قرار الرئيس تطبيق الطوارئ لمدة ثلاثة أشهر، فيما أرسل مجلس الوزراء في أعقاب الاجتماع الطارئ أمس، قرار فرض حالة الطوارئ إلى البرلمان وما يترتب عليها من آثار.

وبناءً على إعادة تكليفها من رئيس الجمهورية، انتشرت قوات الجيش في شوارع القاهرة، وأعدت الداخلية النظر في إجراءات تأمين الكنائس، خصوصاً في القاهرة، كذلك تم اتخاذ قرار بزيادة مساحة «الحرم الآمن» للكنائس، لا سيما في أوقات الصلاة، مع التأكيد على «صلاحيات جميع البوابات الإلكترونية الموجودة على أبواب الكنائس الكبرى في القاهرة والإسكندرية». وبموجب قانون الطوارئ الذي يعود للمرة الأولى بعد إغاثة في 2012، ولكن بحلّة جديدة بعد دستور 2014، يحق لرئيس الجمهورية أو من

الهجومين الإرهابيين من قبل تنظيم «داعش» قد حسم النقاش بشأن الجهة التي تقف خلفهما، فإنه يطرح تساؤلات عدّة حول قدرة التنظيم التكفيري على نقل نشاطه من شبه جزيرة سيناء إلى وادي النيل.

هذا السؤال الأهم، الذي يتوقع أن تشملته التحقيقات الجارية في عمليتي طنطا والإسكندرية، والتي يفترض منطقياً أن تبحث عن رأس خيط بقودها إلى تحديد فرضية أو أكثر من بين الفرضيات الأربع: «الأولى، تسلسل عناصر «داعشية» من سيناء إلى وادي النيل، وهو ما لمح إليه عدد من الخبراء الأمنيين، وحتى الرئيس عبد الفتاح السيسي، نفسه، حين ربط بين تضيق الخناق على الإرهابيين في سيناء، وعملياتي طنطا والإسكندرية، وهي فرضية، إن صحّت، قد تعني أن ثمة اختراقاً خطيراً للمنظومة الأمنية المصرية، التي يُفترض أنها قادرة على السيطرة على حركة الانتقال من شبه الجزيرة المصرية وإليها.

«الثانية، ارتباط منفذي التفجيرين بـ«دواعش ليبيا»، وهي احتمالية ضعيفة إذا ما أمعنا التحليل في تفاصيل العمليتين الإرهابيتين، التي بدا منفذاها على دراية بتفاصيل مهمة، من تحديد ساعة الذروة في قداس الشعانين داخل كنيسة مار مرقس، إلى رصد وجود البابا تواضروس داخل الكاتدرائية المرقسية، فضلاً عن تعاملهما بشكل طبيعي مع إجراءات التأمين». وأما الفرضية الثالثة، فتتعلق بتقاطع محتمل ما بين مجموعات العنف «الإخوانية»، و«الدولة الإسلامية»، وهو احتمال يبقى قائماً، في ظل تحول ما يمكن أن يكون قد طرأ على طبيعة المجموعات، التي تشهد، على نحو سريع، تطوراً في تركيبتها (تشير التقديرات الأمنية إلى انتقالها من مجرد خلايا غير مترابطة، إلى مجموعات ذات بنية عنقودية، قادرة على التواصل والتنسيق من خلال وسائل الاتصال الحديثة)، وفي قدرتها على اختراق المنظومة الأمنية، وهو ما تبدى في الكثير من العمليات الإرهابية الأخيرة، وربما يكون قرارها قد خرج عن إطاره التقليدي، بحيث باتت قادرة على المغامرة بصرف النظر عن التداعيات السلبية المتوقعة على المستوى السياسي، تماماً كما حدث قبل عقود (الأربعينات) حين استقل «التنظيم الخاص» التابع لـ«الإخوان» عن المرشد العام.

وتبقى فرضية أخيرة، ولعلّها الأخطر، قياساً بما سبق، وهي أن يكون تنظيم «داعش» قد بدأ فعلاً في تحضير بيئة مصرية حاضنة، تدور حول رموز «جهادية» ظهرت فجأة، وعلى نحو غير متوقع، وخاصة حين التفت قبل أشهر حول جثمان الشيخ عمر عبد الرحمن، الزعيم الروحي للجماعة الإسلامية، والذي كان يقضي في الولايات المتحدة عقوبة السجن المؤبد بتهمة التامر في قضية تفجيرات نيويورك عام 1993.

هذا الظهور المفاجئ يتقاطع مع ظاهرة لافتة للانتباه، لاحظها عدد من الخبراء المتخصصين في شؤون الجماعات الإسلامية، وتتمثل في تفصيل الكثير من القيادات الجهادية المصرية البقاء في مصر، على الانتقال إلى سوريا والعراق.

ولعلّ ثمة تفسيرين لذلك، إما أن إجراءات الأمن نجحت في منع الكثيرين منهم من الهجرة إلى أرض «الخلافة» - وهو أمر مستبعد في ظل عجز حتى أجهزة الاستخبارات الغربية عن ذلك - وإما أنهم يفضلون البقاء جيشاً سرياً، لحرب كبرى، يريدونها «داعش» أن تكون على أرض مصر... ويمكن أن تكون أحداث أول من أمس اختباراً مبكراً لها!

كيوسك الصحافة

«داعش» عبر القناة: ليست مشكلة السيسي الوحيدة

أي أمل باستعادة الديمقراطية»، وذلك بخلاف ما يزعمه الرئيس المصري بأنه «ينتصر على الإرهاب». وإحدى المشاكل التي تواجه السيسي حالياً، بحسب المقال، هي تأثر الاستثمارات التي كانت الحكومة تنتظرها في مصر. فبعدما أظهرت أرقام الشهر الماضي أن القطاع الخاص المصري لم يشهد تقدماً، يتساءل فييسك: «من يريد أن يستثمر في دولة يستثمر داعش في عاصمتها؟» ويتطرق الكاتب البريطاني إلى «الإصلاحات المالية» التي اتخذتها الحكومة أخيراً مع إجراءات التقشف والغضب الشعبي الذي نجم عنهما، وإلى ملف حقوق الإنسان الذي تفضل واشنطن التعاطي معه بـ«سرية وبشكل خاص»، بخلاف طريقتها في التعاطي مع الملف نفسه في العراق وسوريا، وفقاً لفيسك، ورأى في المقال أيضاً أن قانون الطوارئ المعلن لثلاثة أشهر، سيستمر لسنة تقريباً، «فيما يقود السيسي بلاده إلى أسفل بالطريقة الأبوية الوحشية نفسها التي اتبعها أسلافه».

(الأخبار)

المتطرف، أول من أمس، «عبوره» من منطقة شمال سيناء التي يسيطر عليها التنظيم منذ سنوات إلى «مركز مصر» أو مناطق وادي النيل. وقال فييسك، في مقال نُشر يوم أمس في صحيفة «الاندبندنت» البريطانية، إن الجيش والشرطة فشلوا في محاصرة التنظيم في تلك المنطقة: «داعش الآن في القاهرة والإسكندرية، وعلى نحو محتمل في مدن فقيرة أخرى أعلى النيل وأسفله»، متابِعاً أنه بعد إعلان قانون الطوارئ، «سنرى المزيد من القتل في شوارع العاصمة بعد عودة الجيش إليها، حيث ستكون مهمتهم القتال مثلما يفعلون في سيناء منذ سنتين».

وإذا كان بإمكان دونالد ترامب الاعتقاد بأن السيسي «قام بعمل رائع في ظرف بالغ الصعوبة» بحسب قول الرئيس الأميركي، «هو في الواقع قام بعمل مؤسف حين أشرف على اختفاء عدد من الأشخاص، سامحاً المجال لتعذيبهم في أقسام الشرطة». وأضاف فييسك أن قوانين السيسي المؤذية «تخلق المزيد من الإرهاب، عبر إقصاء الشباب عن

رأى الصحافي البريطاني روبرت فييسك أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فشل في إبقاء تنظيم «داعش» في شبه جزيرة سيناء، وهو ما يدحض برأيه ما ظلّ يؤيدوه مصريين عليه لأشهر بعد ترؤسه البلاد. فبعدما تبنى تفجيراً في كانون الأول الماضي في كنيسة العباسية في القاهرة، كرس التنظيم

